ولو كان اللعان لاجله فقط ان الرجل يتلي عادة بقذف زوجته لدفع العار
والنسب الفاسد بخلافه في الاجنبي وان اللعان اقيم مقام البينة بالنسبة
للزوجة ولذلك بالنسبة للاجنبي ه بعد ان يامرها الحاكم اي يلقنها
كلمات اللعان ثم استحقه اي المعتمد عدم وجوب القصاص واذا لم يستحقه
كلها سابق في الجنايات فصل في العدد غالبا يرجع لقولهم علي
عدد اقترآ. اما اذا كانت بوضع الحمل فانه لا عدد في صورته او للتعدد
وهو سال بعقل معناه عبادة كان او غيرها حل او لتجمعها قال الجوهري
الفجيعة الرزية وقد فجعته المنية اي اوجعته ه وتخصيصها عطف تفسير
متوفى عنها لفظ متوفى في الموضعين على صيغة المفعول ونايب الفاعل
عنها اسم اي انفصالا كله الا الشعر فان بقي في الجوف لم يؤثر بخلاف
ما لو كان متصلا وقد انفصل كله ما عدا الكم فانه يؤثر ومثله الظفر وم ر
سم ولو بعد الوفاة اي ولو وضعت الثاني من التوءمين فقط بعد
الوفاة والاول منهما قبل الوفاة لسبعة بالتصغير فاذا لا تثنين
محل المني اي احدهما محل المني وهي اليمنى على المعتمد والثانية وهي اليسار
لشعر اللحية على المعتمد ابا عبيد بن حربويه كذا في صحيح النسخ وكذا
مسلول خصياه عبارة م ر خصياه فتنقضي به العدة على المذهب اخ
وقيل لا يلحقه لانه لا ماكه ودفع بما مر وقولهم الخصية اليمنى للمباشر
واليسرى للشريك لعله باعتبار الغالب والا فقد وجد من له اليسرى وله ما
كثير وشمر كذلك ه م ر في ش اربعة اشهر وعشر من الايام بلياليها
لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة الحمل مقدمة تقدمت
او تاخرت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بمضي الاشهر مع وجوده
لانه لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعا وجاز له الوطء قبل
الوضع على الاصح ولو زنت في العدة وحملت من الزنا لم تنقطع العدة ولو جهل
حال الحمل حمل على انه من زنا كما نقله الشيخان عن الروياني وبه افتى القفال
وجزم به صاحب الانوار وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسينا
للظن وبه جزم صاحب التنبيه قال شيخنا وقد يجمع بينهما بحمل الاول
على انه كالزنا في انه لا تنقضي به العدة كما تقرر والثاني على انه من شبهة

فلا

فلم تخبرنا عن تحمل الاشم بقرينة لضركلام قايله ه س من الايام فسر
في ش المنهج العشر في الاية بقوله اي عشر ليال باياميها وكل صحيح لان المعدود
المذوف يجوز تذكير عدده وتانيثه نعم اله ولي عاصي ش المنهج والحكمة ان
الاربعة بها يتحرك الحمل وينفخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور حمل ان كان
وزيدت العشر استظهارا لبقا اوعية المني وقد يصل الى الفرج بغير الجماع
كاستدخال فلا بد ان يمكن ذلك وان لم يثبت انتقلت الى عدة وفاة اتي
مع عدم حساب ما تقدم المعتدة عن فرقة طلاق اي وقد وطئها الزوج
ولو بمنونا ومكرها وان كان الوطء في الدبر وكذا بذكر اشل خلافا لما
افتى به البغوي وكما لو وطئ استدخال المني المحترم حال خروجه ولو باعتبار
الواقع فيما يظهر كما لو خرج بولي زوجته ظانا انها اجنبية فاستدخلته زوجته
اخرب او اجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده وان تمكنا فالقياس لان
ذلك هو الاحتياط فيهما وهل خروجه باستمناء بيده كخروجه بالزنا جامع
حرمة كل منهما لذاته حتى لا تجب العدة باستدخاله ولا يلحقه الولد منه
فيه نظر م ر ثم قال في مسئلة المكره على الوطء بعد اطالة الكلام فيها ونقل
عن م ر بانه احتاط بعدم لحوق الولد لعدم احترام وطئه بدليل الاثم بكل
لان الاكراه لا يبيحه وقضيته عدم وجوب العدة ايضا ولا اشكال على هذا
بين عدم اللحوق وعدم وجوب العدة في مسئلة الاستمناء كما لا يخفى ه فلو مسخ
شخص ومعه زوجة هل تعتد بعدة الوفاة ام تعتد بعدة الحياة ينظر فان
مسخ جملة كله او بعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الوفاة
وان مسخ حيوانا كله او بعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت
عدة الطلاق فان مسخ البعض كذا والبعض كذا فالعبرة بالنصف الاعلى
ولو اعتدت زوجة الممسوخ وتزوجت بغيره وانتقلت تركته لبيت المال
او لورثته وعاد ذلك الممسوخ الى اصله لا تعود له زوجته ولا تركته بخلاف
ما لو حكم القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وتزوجت وقسمت تركته
ثم تبين بعد ذلك عدم موته فان زوجته وتركته يعود ان له ه م د
كما في بلغات فاذا الاعن الحامل وبقي الحمل انقضت عدتها بوضعه لفرقع الحياة
لان الملاعنة لا تقتد للوفاة م ر والكاف استقصائية لان الكلام في الحرة